

## الاعتقالات الأخيرة رسالة لإرهاب المجتمع

يوما بعد يوم يتسع نطاق المعارضة ليشمل فئات متزايدة يُست من وعود السلطة ودفعتها سياساتها الخاطئة وممارساتها القمعية وممانعتها لأي إصلاح، فالوضع الاقتصادي يتراجع بشكل ملحوظ يعجز معه عن توفير فرص العمل لأعداد كبيرة من الشباب الذين يتحولون الى ضحايا البطالة المتفشية وذلك بسبب الفساد السائد في مؤسسات الدولة والقطاع العام والتناقص التدريجي في إنتاج النفط الذي تشكل عائداته ٦٠% من الإنتاج الوطني السوري، إضافة الى فشل محاولات الإصلاح الذي تريد السلطة حصره بالجانب الاقتصادي .

أما سياسة القمع التي عبرت عن شرستها في الاعتقالات الأخيرة التي طالت عشرة من الموقعين على إعلان دمشق - بيروت، والتي رافقتها حملة إعلامية مضللة هدفها التشكيك في أهداف الإعلان وتخوين الموقعين عليه، مما حدا بعدم اكتفاء السلطة بالاعتقالات وزج المعتقلين في أجنحة السجناء الجنائيين وتعرضهم لإهانات يومية منظمة وتحريض المجرمين في السجن للإقدام على استفزازهم، بل كذلك فصل الموظفين منهم وكذلك المتضامنين معهم من وظائفهم، وتقديمهم الى القضاء العادي الذي سبق استخدامه في الحكم على معتقلي ربيع دمشق ومنهم الدكتور عارف دليلة الذي يمضي عقوبة مدتها عشر سنوات في السجن رغم تجاوزه السبعين عاما من عمره .

ورغم ان السبب المباشر للاعتقالات والذي بررت به السلطة حملتها الأخيرة هو التنسيق بين متقنين سوريين ولبنانيين، وتزامن الإعلان مع القرار ١٦٨٠ الصادر عن مجلس الأمن، واعتبار أية مخالفة لسياسة النظام تجاه لبنان خطأ احمرًا، فان السلطة أرادت من هذه الاعتقالات ان توجه بها مجموعة من الرسائل الى المجتمع السوري بأكمله، للتهديد بقدرتها على قمع أي تحرك خارج إرادتها، ومن أجل ذلك شملت الحملة معظم المحافظات السورية وتوزع المعتقلون على مختلف الطوائف والتيارات، للإبقاء على جدار الخوف الذي بدأ يتهدم مؤخرًا،.. أما رسالة السلطة للخارج فهي تقول فيها بأنها المرجع الوحيد للشأن السوري ولذلك تجاهلت كل الاحتجاجات ومواقف الاستنكار ضد الاعتقالات والتي صدرت عن جهات دولية رسمية ومستقلة

عديدة، بما فيها الاتحاد الأوربي الذي وجد فيها معرقلا لانضمام سوريا للشراكة الأوربية المتوسطية وبالعودة مرة أخرى إلى دوافع هذه الحملة والتهديد بمواصلة اعتقال كل من يتضامن مع ضحاياها مثلما حصل للجنة المؤقتة لإعلان دمشق، فإنها تعود لحالة الخوف التي تعاني منها السلطة وللأوهام التي تراهن عليها بعد التطورات الأخيرة التي توحى بتراجع الضغوط الدولية، بعد صدور تقرير براميرتيس الذي اهتم بالجانب المهني في قضية اغتيال الحريري وأشاد بالتعاون السوري المرضي لكنه لم يضمن التقرير استنتاجاته وأحكامه بانتظار التقرير القادم، مما أعطى للجانب السوري فسحة من الوقت يراهن عليها في حدوث تغيرات إقليمية ودولية: الأولى منها تتعلق باحتمالات إقدام النظام الإيراني على مقايضة برنامجه النووي ووقف تخصيص اليورانيوم باكتساب دور إقليمي وتخفيف الضغوط عنه وعن حلفائه بما فيهم سوريا التي تسعى لمنحها دورا إقليميا ما مقابل الضغط على حماس التي يعتبرها النظام ورقة سياسية سورية رابحة بعد نجاحها في الانتخابات التشريعية وتشكيل الحكومة الفلسطينية، وكذلك مقابل تجريد حزب الله من سلاحه والمساعدة في نزع سلاح المخيمات الفلسطينية في لبنان والموافقة على ترسيم الحدود السورية اللبنانية، وكذلك بعد أن أقدمت السلطات السورية على وضع ترتيبات أكثر جدية لمنع التسلسل الى العراق والتوجه نحو فتح سفارة سورية في بغداد، والثانية تتعلق باقتراب موعد الانتخابات الأمريكية والفرنسية القادمة وما يمكن أن تعنيه من تغيير في سياسة الدولتين تجاه الشرق الأوسط بشكل عام وتجاه لبنان وعلاقته بسورية بشكل خاص.. ومهما تكن طبيعة التطورات الإقليمية والدولية القادمة، وكذلك الأحكام والاستنتاجات التي يمكن ان يدرجها براميرتيس في تقريره القادم خلال خمسة أشهر القادمة فان المعارضة الوطنية السورية التي طالتها حملات الاعتقال، وخاصة أطراف إعلان دمشق لم تراهن على العامل الخارجي بما فيه تقرير مجلس الأمن في صياغة برنامجها وإقرار هدف التغيير الديمقراطي السلمي الذي يستمد مبرراته من تفاقم الأزمة العامة في البلاد وتراجع آمال الإصلاح وعدم قدرة النظام على الإيمان بالتعددية السياسية والقومية، وعدم الاعتراف بمبدأ تداول السلطة،.. هذه المعارضة ستواصل نضالها، رغم الاعتقالات التي ستكون شاهدة على التسلسل الذي تنبذه أبسط قواعد حقوق الإنسان، كما ستكون حافزا للمزيد من التضامن بين كل المؤمنين بالتغيير الديمقراطي السلمي.